اقتصاد

لجنة يمنية لمعالجة الانقسام الاقتصادي

صنعاء ـ **محمد راجح**

تدرس الأطراف اليمنية العديد من الخيارات المطروحة للبدء بتنفيذ خريطة الطريق المتوافق عليها في ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي 2023، بعد أن مهد اتفاق إنهاء الأزمة المصرفية والنقل الجوي، لبدء حوار اقتصادي ترعاه الأمم المتحدة للبت في مختلف الملفات المعقدة التي تركز حولها الصراع بدرجة رئيسية منذ نحو عامين.

وقالت مصادر مطلعة، فضلت عدم الإشارة إلى هويتها، لـ«العربي الجديد»، إن هناك جهوداً حثيثة تبذلها الأمم المتحدة والدول الراعية للاتفاق الأخير لتقريب وجهات النظر بين الطرفين الحكومة المعترف بها دولياً والحوثيين والجلوس على طاولة حوار لحسم القضايا محور الخلاف بين الطرفين على ضوء خريطة الطريق المعلَنة لإنهاء الأزمة في اليمن. وأشارت هذه المصادر إلى قرب الاتفاق على بعض المحددات أهمها تشكيل لجنة من الطرفين لبحث العديد من القضايا الاقتصادية محور الخلاف والتجاذبات بينهما، منها قضية رواتب الموظفين المدنيين المتوقفة منذ نحو سبع سنوات. كما سيكون من اختصاص اللجنة البحث عن حل لمشكلة الانقسام الحاصل في البنك المركزي اليمني حيث يعمل برأسين في كل من عدن وصنعاء بما يمهد لإعادة توحيد العملة والتداول النقدي والتي تعتبر في نظر مراقبين وخبراء اقتصاديين أهم مشكلة تواجهها اليمن.

الباحث الاقتصادي رشيد الحداد، يرى في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن الحكومة المدعومة من التحالف والتي يصفها بالهشة والشكلية هي مسبّبة الصراع الأخير الذي يهدد سبل العيش المتبقية لليمنيين والمتمثلة بتحويلات المغتربين. وشدد الحداد على أهمية أن يكون الاتفاق الأخير اللبنة الأولى التي تؤسس لطريق السلام، ووضع حد للانقسام النقدي والمالي بما يؤدي إلى إنهاء معاناة الموظفين المتوقفة رواتبهم، ويفضي إلى حل يعيد تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي المسال. ومن الخيارات المطروحة لإعادة توحيد البنك المركزي اليمني كما علم «العربي الجديد»، أن يعمل بإدارة موحدة تحت إشراف الأمم المتحدة في دولة خارج اليمن مؤقتاً، في حين أن هناك أطرافاً عدة تدفع باتجاه إعادة توحيد إدارة عمليات البنك في مقره الرئيسي بصنعاء قبل نقلها إلى عدن من طرف الحكومة المعترف بها دولياً في نهاية العام 2016. في السياق، أكد مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ، أنه وافق على تقديم كل الدعم الذي طلبه الطرفان لتنفيذ التدابير التي اختارا الالتزام بها.

وكان المبعوث الأممي إلى اليمن، قد أعلن في ديسمبر/ كانون الأول الماضي 2023، التوصل إلى خريطة طريق ترعاها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب في اليمن تلتزم بموجبها الأطراف بمجموعة من التدابير تشمل تنفيذ وقف إطلاق النار، وإجراءات لتحسين الظروف المعيشية في اليمن، والانخراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة. كما تشمل خريطة الطريق دفع جميع رواتب القطاع العام، واستئناف صادرات النفط، وفتح الطرق، ومواصلة تخفيف القيود المفروضة على مطار صنعاء وميناء الحديدة.

(مايك كيمب/Getty)

لندن: «فجوة هائلة» في المالية العامة

تستعد وزيرة المال البريطانية الجديدة رايتشل ريفز للكشف عن «فجوة هائلة» في المالية العامة تبلغ 20 مليار جنيه استرليني، خلال كلمة أمام البرلمان بعد غد الاثنين، حسب ما أفادت وكالة «بي آي» أمس الجمعة. وقد يكون مثل هذا الإعلان مقدمة لزيادة الضرائب في الأشهر المقبلة. وستحدّد ريفز خلال كلمتها موعد إعلان موازنة الحكومة في الخريف، وفقًا للوكالة. ولم يتمكن متحدثون باسم وزارة الخزانة البريطانية اتصلت بهم وكالة فرانس برس من تأكيد هذه المعلومات على الفور الجمعة. وفي قمة مجموعة العشرين في البرازيل، قالت ريفز للصحافيين الخميس وبينهم وكالة فرانس برس إنها ستدلي «بخطاب أمام البرلمان الاثنين حول وضع المالية العامة والضغوط على الإنفاق الحكومي».

أخبار

البنك الدولي يشيد بالشراكة مع مصر

تلقت وزيرة التنمية المحلية في مصر، منال عوض، خطاباً من المدير الإقليمي لمصر وجيبوتي واليمن في البنك الدولي، ستيفان جمبرت، أعرب فيها عن تطلع البنك الدولى لمواصلة وتعزيز الدعم لوزارة التنمية المحلية

في مجالات التعاون القائمة بين الجانبين وعلى رأسها اللامركزية ودعم تطوير مجالات عمل الإدارة المحلية والبناء على النجاحات التي حققها برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر بمحافظات سوهاج وقنا وأسيوط والمنيا. وأشار المدير الإقليمي في البنك الدولي إلى أن برنامج التنمية المحلية بصعيد مصر ساهم في تحسين بيئة الأعمال لتنمية القطاع الخاص وتعزيز قدرة الإدارة المحلية على تقديم بنية تحتية وخدمات عالية الجودة في عدد من محافظات الصعيد مصر، مشيراً إلى أن برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر يقوم بتنفيذ نهج مبتكر للتنمية الاقتصادية المحلية المتكاملة وتقديم الخدمات.

تدابير السلامة توفر 361 مليار دولار

أكدت منظمة العمل الدولية، أن تحسين تدابير السلامة والصحة لمنع الإصابات الناجمة عن الحرارة المفرطة في مكان العمل من شأنه أن يوفر نحو 361 مليار دولار في العالم (من الدخل المفقود ونفقات العلاج الطبي). ونبهت دراسة للمنظمة، إلى أن الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل هي الأكثر تضرراً، حيث يمكن أن تصل تكاليف الإصابات الناجمة عن الحرارة المفرطة في مكان العمل إلى حوالي 1,5 % من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، وفقاً لوكالة أنباء الإمارات «وام»، اليوم الخميس. وحذرت الدراسة من المخاطر المتزايدة التي ستواجه العمال في المناخات الحارة.

كيا تسجل أعلى ربح تشغيلي فصلي

أعلنت شركة كيا، ثاني أكبر شركة لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية أمس الجمعة أنها حققت أعلى ربح تشغلي فصلي على الإطلاق في الربع الثاني من هذا العام. وقالت الشركة في بيان لها إن أرباحها التشغيلية في الربع الثاني ارتفعت بمقدار 7,1% على أساس سنوي إلى 3,64 تريليونات وون (2,6 مليار دولار)، وكان الرقم القياسي السابق البالغ 3,4 تريليونات وون في الربع الأول من هذا العام. وأضافت أن مبيعاتها زادت بنسبة 5% على أساس سنوي لتصل إلى 27,5 تريليون وون في الربع الثاني، كما ارتفع صافي أرباحها بنسبة 5% إلى 2,95 تريليون وون (2,1 مليار دولار) خلال الفترة نفسها.

الأسواق ما زالت تواجه صعوبات بعد الخسائر التكنولوجية

شهدت الأسواق أمس الجمعة بعض المقاومة عقب موجة بيع مدفوعة بتراجع أسهم التكنولوجيا، حيث «استمدوا الشجاعة» من بيانات النمو الأميركية التي فاقت التوقعات، والتي أشارت إلى أن الاقتصاد لا يزال يتمتع بصحة جيدة، لكنها لم تؤثر على الآمال في خفض أسعار الفائدة. وجاء الأداء الإيجابي على الرغم من الصعوبات المتواصلة وتحقيق المزيد من الخسائر في وول ستريت، حيث عانت أسهم ما يسمى بـ«الشركات السبع الرائعة» ذات الوزن الثقيل، والتي كانت أساسية في ارتفاع الأسواق هذا العام، من المزيد من عمليات البيع مع خروج المستثمرين منها وانتقالهم إلى أسهم أرخص وصغيرة الحجم. وواجهت بورصة تايبيه في تايوان بداية صعبة مع إعادة فتح أبوابها بعد إغلاقها لمدة يومين بسبب إعصار، مع تراجع أسهم شركات الرقائق العملاقة بما في ذلك TSMC، حيث حاول المتداولون اللحاق بالهبوط الأخير، والذي أشعلته الأرباح المخيبة للآمال من Tesla وAlphabet الشركة الأم لـGoogle. وأظهرت الأرقام أن الاقتصاد الأميركي توسع بشكل أكبر بكثير من المتوقع في الربع الثاني . وأسرع كثيرا من الأشهر الثلاثة السابقة . وهو ما أعطى دفعة معنوية كانت في أمسّ الحاجة إليها وخفف المخاوف من تباطئه أكثر مما ينبغي. وكانت البيانات مدفوعة إلى حد كبير بتوقعات المستهلكين، حتى مع بقاء أسعار الفائدة عند أعلى مستوياتها في عقدين من الزمن وارتفاع معدلات التضخم. ومع ذلك، انخفض مؤشر ستاندرد آند بورز 500 وناسداك، مع تراجع شركات التكنولوجيا العملاقة إنفيديا ومايكروسوفت وأمازون وآبل وميتا بشكل كبير. ويتجه الاهتمام الآن إلى أرقام الإنفاق الاستهلاكي الشخصي، وتعتبر هذه البيانات المقياس المفضل لدى بنك الاحتياطي الفيدرالي لقياس التضخم، وقد تمنح البنك المركزي مساحة أكبر لخفض تكاليف الاقتراض. وقد أدت سلسلة من القراءات في الأشهر الأخيرة و«التعليقات الحمائمية» من جانب مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى ارتفاع الرهانات على تحرك في سبتمبر/أيلول، في حين يتطلع بعض المستثمرين أيضا إلى تحرك آخر قبل يناير/ كانون الثاني. وقال رودريغو كاتريل من بنك أستراليا الوطني: «الصورة الكبيرة هي أن الاقتصاد الأميركي واصل تباطؤه التدريجي منذ العام الماضي، لذا لا توجد حاجة ملحة لأن يبدأ بنك الاحتياطي الفيدرالي دورة تخفيف جديدة في الأسبوع المقبل».

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس)

نقط

عمال فلسطين عالقون في الحرب والبطالة

قفزت نسبة البطالة إلى أكثر من 90% بين عمال فلسطين في الداخل والعالقين في تداعيات عدوان الاحتلال على غزة، ورغم إجراءات السلطة لمساعدتهم، إلا أنها لن تدعم سوى عدد قليل من المتضررين

رام الله ـ **مالك نبيل**

تستمر معاناة الفلسطيني الذي كان عاملًا داخل الأراضي المحتلة عام 1948، وذلك منذ بدء العدوان على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وسط نسبة بطالة متواصلة في صفوفهم والتي تتخطى تسعين بالمئة، حسب مراقبين، إذ تمنعهم إسرائيل من التوجه للعمل تحت ذرائع أمنية، بينما عجزت الجهات الفلسطينية الرسمية أو النقابية عن تقديم حلول لهم، أو أن توفر فرصًا لدمجهم في سوق العمل الفلسطينية التي تعاني أصلًا من تدهور شديد وفق بيانات البنك الدولي.

محاولات لدعمهم

بعد نحو عشرة أشهر من الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة، والتي كان القطاع العمالي فيها الأكثر تضررًا، طرحت سلطة النقد الفلسطينية أول برنامج دعم للعمال، «بموجبه، يمنح العامل الذي تنطبق عليه المعايير قرضًا سقفه 60 ألف شيكل (نحو 17 ألف دولار)، من دون أية فوائد أو عمولات؛ بهدف تشجيع العمال على بدء مشاريع إنتاجية جديدة أو تطوير مشاريعهم القائمة، لتمكينهم اقتصاديًا في ظل الظروف الراهنة»، كما أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني ومعه رئيس سلطة النقد الفلسطينية قبل أيام. ويقول مدير دائرة الرقابة المصرفية في سلطة النقد إياد نصار، خلال حديث مع «العربي الجديد»، إن «البرنامج موجّه للعمال الذين كانوا في الداخل الفلسطيني المحتل، وعددهم نحو 100 ألف، المنظّمين بشكل رسمي وفق بيانات وزارة العمل، ولا يشمل أكثر من 100 ألف آخرين غير مسجّلين رسميًا». ويشير نصار إلى أن البرنامج يسعى إلى دعم مشاريع إنتاجية وزراعية بالدرجة الأولى، وفق شروط محددة لا يهدف سداد ديون مستحقة أو الاستثمار العقاري أو الاستهلاكي. ووفق نصّار، فإن البرنامج تمويلي بـ70 مليون شيكل، ستنفذ فيه مرحلة أولى تقدر بـ30 مليون شيكل من المتوقع أن يستفيد منها نحو 500 - 700 عامل، بعد حصولهم على التمويل، وفق شروط أهمها وجود فكرة مشروع اقتصادي، أو امتلاك مشروع قائم صغير، ومن ثم تنفذ المرحلة الثانية من البرنامج بمبلغ 40 مليون شيكل، ومتوقع أن يستفيد منها في النهاية نحو ألفي عامل.

برنامج مهم ولكن

يحمل تنفيذ البرنامج بعدًا إيجابيًا من خلال خلق فرص عمل لفئة من العمال وسط انعدام الأفق الذي يعيشونه، لا سيما أن البرنامج قائم على الإقراض الحسن «بلا فوائد» وموجّه للجانب الإنتاجي خلافًا للمعتاد بأن تذهب البرامج الائتمانية لتسهيلات القطاع الحكومي الاستهلاكي، أو لأغراض الاستهلاكية، وبالتالي إعادة توجيه الإقراض للمشاريع المهمة وتقديم التسهيلات لقطاعات أكثر انتاجية، كما يرى منسق شبكة الصحافيين الاقتصاديين الفلسطينيين أيهم أبو غوش في حديث لـ«العربي الجديد». غير أن ذلك يطرح تساؤلات عما إذا كان السوق الفلسطينية أصلًا قادرة على استيعاب مشاريع ناشئة في ظل تضرر المشاريع الكبيرة، وفي أي مجالات سيحقق هذا الدعم نجاحًا خصوصا، وانه يستهدف المشاريع الزراعية مثلًا، التي تعاني من خطوات إسرائيلية هدامة، لا سيما أن (نحو 63% من الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية تقع في المناطق المصنّفة «ج»، أي خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، وفق أبو غوش.

أما أمين سرّ اتحاد نقابات عمال فلسطين في رام الله علاء مياسي فيقول، لـ«العربي الجديد»، إن «برنامج سلطة النقد من شأنه التخفيف عن أزمة بعض العمال، لا جميعهم، لأنه لن يغطي أكثر من 10% من نسبة العمال المتضررين، وسط غياب ديمومة إغاثية تسد عن العمّال التزاماتهم المادية للحد الأدنى من الخدمات».

ولا يرى مياسي أن المبلغ المرصود بـ60 ألف شيكل كافيًا لتأسيس مشروع من الصفر، بل قد يعتبر داعمًا لمشروع قائم، حيث إن الشركات التجارية والمشاريع الكبيرة بعضها تضرر واضطر للإغلاق وسط حجم منافسة عال للصمود في السوق، ما يعني أن النهوض بمشروع على مبلغ بهذا النحو وسط عمل الاقتصاد الفلسطيني بوتيرة 40% عن طاقته قبل عشرة أشهر.

وعن إجابة مدير دائرة الرقابة المصرفية في سلطة النقد عن سؤال «العربي الجديد» إن كان البرنامج كافيًا لحلّ أزمة البطالة بين العمّال، يقول أبو غوش: «الدعم البسيط لن يحلّ مشكلة البطالة، وحجم المستفيدين ليس كبيرًا مقارنة بأعداد العمّال، لكنه البرنامج الأول الذي يطلق للعمال، ونأمل أن ينجح بعد نجاح مشروع آخر استهدف المنشآت التجارية الصغيرة، ونسعى دائمًا لعمل برامج داعمة».

> النقابات تضغط للحصول على تعويضات للمتضررين من الحرب

بيئة استثمارية خطيرة

تعتبر البيئة الاستثمارية في السوق الفلسطينية خطيرة، بحسب أبو غوش، الذي يوضّح أن «العمّال الفلسطينيين اعتادوا على أعمال حرفية ومهارية، وفي المقابل، فإن القروض المطروحة في البرنامج بعيدة عن مجالهم، خصوصًا أنها بحاجة لدراسة اقتصادية معمّقة وفهم لأوضاع السوق، وهذا ما لا تملكه الطبقة العمّالية وسط ما يعانيه السوق أصلًا من حالة انكماش، وغياب للسيولة النقدية التي كانت تضخّ شهريًا بحوالي 1,5 مليون شيكل».

ويقول أبو غوش: «يعتبر الاقتصاد الفلسطيني تابعاً للإسرائيلي، وهو قائم على تعظيم الإيرادات الضريبية عن طريق تشجيع الاستهلاك، ما جعل نسب البطالة تتفشى في الأوساط العمّالية، في ظل عدم قدرة السلطة الفلسطينية على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين لديها، والقطاع الخاص، وعاجزة عن إيجاد بديل لـ200 ألف عامل في ظل ظروف مالية صعبة، لو لم تكن هذه الظروف، لما استطاعت السلطة تعويضهم أيضًا، وبهذا تبدو أدوات المعالجة الحكومية لـ«أزمات الاقتصادية بشكل جذري معدومة بما فيها سبل حل البطالة».

وحسب الاتحاد العام لعمّال فلسطين، فإن 190 ألف عامل فلسطيني من الضفة الغربية وقطاع غزة يعملون بشكل رسمي في سوق العمل الإسرائيلية، ونحو 60 ألفًا يدخلون عبر طرق مختلفة، وجميعهم توقفوا عن العمل، باستثناء نحو 24 ألف عامل سمح لهم بالعمل مؤخرًا في ظل شروط مشددة.

ولا يملك القطاع الخاص قدرة على استيعاب هذه الأعداد إلا في حالات «ضئيلة»، لأن الاقتصاد الفلسطيني قائم على مشاريع صغيرة بنسبة 95%. ووفق أبو غوش، ذلك يوحي بأن الأزمة الاقتصادية ذاهبة باتجاه التوسّع نظرًا إلى السيطرة الإسرائيلية على عاملين أساسيين يستند إليهما الاقتصاد الفلسطيني، وهما: «التحكم في قضية العمال ومتى يعملون ومتى يتوقفون، بالإضافة إلى السيطرة على أموال المقاصة»، وعامل آخر مهم وهو السيطرة العسكرية على الأراضي الفلسطينية المصنّفة «ج» وبعض مناطق «ب».

محاولات للضغط على إسرائيل

ويلفت أمين سرّ اتحاد نقابات عمال فلسطين في رام الله علاء مياسي إلى أنهم يعملون مع الاتحاد الدولي لنقابات العمال؛ بهدف الضغط على إسرائيل من أجل السماح بعودة العمال إلى الداخل، حيث يتوقع أن يُسمح خلال المرحلة المقبلة لسبعة آلاف عامل بالتوجه للعمل في القطاع الزراعي.

ويقول مياسي: «نعمل مع اتحاد العمال في أميركا للضغط في تعويض العمال بعد تضررهم بفعل الحرب، وهذا حق كفله القانون الإسرائيلي، ونسعى لرفع دعوى في المحاكم الدولية، وحال نجاحها، من المتوقع أن يحصل العمال على تعويض يقدر بـ10 مليارات شيكل، من شأنها إحداث فارق في الحركة النقدية داخل السوق».

عامل يعد منتجات للبيع في سوق البلدة القديمة بالقدس يوم 8 إبريل 2024 (مصطفى الخاروف/Getty)

79%

كشفت منظمة العمل الدولية، في تقرير حديث، عن ارتفاع معدل البطالة في قطاع غزة الى اكثر من 79% منذ اندلاع الحرب الاسرائيلية على غزة في اكتوبر/ تشرين الاول الماضي، مما يرفع متوسط البطالة في انحاء الاراضي الفلسطينية الى اكثر من 50%. واكدت منظمة العمل التابعة للامم المتحدة، في تقييمها الرابع لتاثير الحرب على التوظيف، ان معدل البطالة وصل الى 79,1% في قطاع غزة، والى حوالي 32% في الضفة الغربية، ليصل المعدل الاجمالي الى 50,8%.

مقابلة

اجراها **إبراهيم عثمان**

اكد الباحث الايطالي المسؤول عن حملات المالية والمناخ في منظمة «ري كومون» الحقوقية الايطالية، سيمونى اونيو، في مقابلة مع «العربي الجديد» ان خطة ماتّي صندوق فارغ يقسم افريقيا إلى مناطف نفوذ

سيمونى أونيو

خطة ماتّي صندوق فارغ يقسم أفريقيا إلى مناطف نفوذ

إيني وسنام وليوناردو واينيل ابرز الشركات المشاركة

■ حصلت منظمتكم مؤخرًا على نسخة من المذكرة التي نوقشت خلال الاجتماع الثاني لغرفة العمليات بمجلس الوزراء الإيطالي، الذي عقد في 24 إبريل/نيسان فيما يتعلق بخطة ماتي، ما فحوى هذه الوثيقة بإيجاز؟ وما هو تعليقكم على ما جاء بها؟

لم تكن الملاحظات النهائية الواردة من غرفة العمليات الخاصة بما يسمى بخطة ماتي سوى تأكيداً لمخاوف انتابتنا في «ري كومون» منذ البداية، عندما طُرح الاسم لأول مرة: أن خطة ماتي ليست استراتيجية شراكة حقيقية تجاه بلدان القارة الأفريقية ومعها، بقدر ماهي شارة مهمة لإعادة تموضع إيطاليا بشكل أفضل على الساحة الدولية وإسعاد ناخبيها، في ضوء هدف - واحد من بين عدة أهداف، إلى جانب هدف تحقيق أمن الطاقة – مكافحة ما تسميه الحكومة «الهجرة غير النظامية». القصد، هذه الخطة ما هي إلا مزيج من دوافع سياسية خارجية وداخلية.

وإذا كان هدف خطة ماتي أن تشكل أيضا نهجا جديدا في العلاقات الإيطالية الأفريقية، فإننا لم نصل إلى هذه النقطة. وعلى سبيل المثال، كان من بين ما ورد في الملاحظات المذكورة سلفاً أن «الخطة ستقسم أفريقيا إلى مناطق نفوذ»، على غرار ما فعلته الإمبراطوريات الاستعمارية لتقسيم القارة السمراء خلال انعقاد مؤتمر برلين عام 1884، و«تطور مشاريع جديدة أو تدعم بفعالية المبادرات القائمة بالفعل» وتأمل في نمو الاستثمارات «في إنتاج الطاقة من المصادر المتجددة وغيرها».

ونحن عندما نصف هذه الخطة بـ«الصندوق الفارغ»، فإننا نعني هذا على وجه التحديد، لكن هذا لا ينفي أن هذا الصندوق سوف يمتلئ شيئاً فشيئاً. ومن ناحية أخرى، ليكن معلوماً أن هناك من يضغط من أجل عدم إهمال الخطة لحقول النفط والغاز.

■ ما هي الشركات الصناعية الإيطالية التي كان لها نصيب الأسد في هذه الخطة وخاصة في دول شمال أفريقيا؟

عند الحديث عن الأسماء الكبيرة في الصناعة الإيطالية المشاركة في غرفة قيادة خطة ماتي، لا بد من وضع جميع قطع الفسيفساء في مكانها الصحيح. ونحن هنا لا نتحدث فقط عن الأسماء الكبيرة في الصناعة التي تشارك في غرفة القيادة، وإنما أيضًا عن الطيف الكامل لشركات الهندسة والمكونات والتصنيع الصغيرة والمتوسطة التي تعتمد على صفقات الكبار. والأسماء الكبيرة المعنية، تلك التي تقرر مصير خطة ماتي، تتركز على وجه الخصوص في إيني وسنام لمشروعات البنى التحتية وليوناردو لصناعات الدفاع وإينيل لمشروعات الكهرباء. وهنا يتعين علينا أن ننتبه لأمر مهم: إذا اعتبرنا أن خطة ماتي تحرك إعلامي في المقام الأول، فلا يمكن أن نسلم بأن الشركات الكبرى كانت سعيدة بهذه الخطوة. أولاً، لأن هذه الخطة، من هذا المنطلق، تجعل من أنشطتها مناطا لاهتمام عام قوي؛ وثانياً، لأن الأمر موكل لها لملء ذلك «الصندوق الفارغ» الشهير الذي تحدثنا عنه من قبل، وذلك من خلال تجميع النقاط الرئيسية لخططها الاستثمارية.

■ أوضحت رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني في روما، أثناء تقديم خطة ماتي، أن هدفها هو فقط جعل إيطاليا مركزًا للغاز الأوروبي، حتى أن بعض المراقبين رأوا أن هذه الخطة يمكن تعريفها بأنها خطة ميلوني-ديسكالزي (الرئيس التنفيذي لشركة إيني).

إذا قمنا بتحليل المشاريع التجريبية للخطة، فسوف نرى كيف أنها ليست سوى مشاريع صغيرة للتعاون من أجل التنمية مؤسسة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاعات الزراعة والصحة والتعليم. ونحن نخشى أن تكون هذه المشروعات «مقدمة» موجهة لمرافقة استثمارات أضخم بكثير على وجه التحديد في البنى التحتية الخاصة بالطاقة والمخصصة لإنتاج وتصدير الغاز/الهيدروجين، وكذا في البنى التحتية الكبيرة المرتبطة بالنقل لتسهيل حركة نقل البضائع.

ومن الممكن أن يحدث هذا من خلال مبادرة الاستثمار الأوروبية «البوابة العالمية»، التي وصفها ائتلاف المنظمات غير الحكومية الأوروبي «COUNTER BALANCE» باعتبارها استراتيجية هدفها «استخدام الأموال المخصصة للتنمية لجذب استثمارات خاصة في البنى التحتية في الجنوب العالمي». الخلاصة أن خطة ماتي تسيل لعاب الكثيرين، ليس بسبب الأموال المتاحة حاليا، بقدر ما هو بسبب الموارد والأدوات المالية المرتبطة بها، والصدى الإعلامي المتنامي، والمسار التفضيلي الذي تعتزم الحكومة الإيطالية تخصيصه للاستثمارات المرتبطة بالخطة.

التبادل التجاري بين البلدين قدر المستطاع. وكانت المنطقة الحرة الأردنية السورية تعرضت لاعتداءات من قبل مسلحين من الجانب السوري عدة مرات أدى إلى توقفها عن العمل عدة سنوات، وتسبب ذلك بخسائر كبيرة للاقتصادين الأردني والسوري وأعباء مالية مازال يعاني منها قطاع الشحن البري وأسطوله حيث إن هنالك الآف الشاحنات تعمل على خط عمّان دمشق. نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع في الأردن ضيف الله أبو عاقولة، قال: لقد توقف العمل بالمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة بسبب إجراءات معقدة جديدة وضعتها الجمارك السورية تعيق العمل.

وأضاف أن أكثر من 500 شاحنة بالجانب الأردني متعطلة بسبب الإجراءات الجديدة التي بدأ بتطبيقها الجانب السوري الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة جراء تعطل الشاحنات والبضائع. وتابع: تم إيقاف تنظيم البيانات من الدائرة الرئيسية ومنع تنظيم أي بيان جمركي إلا بموافقة دائرة الجمارك السورية بدمشق، الأمر الذي أدى إلى إبطاء العمل وتعطل الإجراءات، وناشد أبو عاقولة الحكومة الأردنية بالتدخل مع الجانب السوري لتسهيل عملية انسياب البضائع وعدم تعطل البضائع والشاحنات. وطالب أبو عاقولة الجانب السوري «بإعادة إتمام الإجراءات كما كانت سابقاً حيث إن السلطات السورية تعمل باستمرار على تقديم التسهيلات بالإجراءات، ولا نعلم من أصدر هذه القرارات المعقدة التي عطلت العمل بالمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة».

وقال أبو عاقولة «إننا حولنا بضائع الترانزيت المارة عن طريق الأردن إلى لبنان الوارد من ميناء العقبة ودول مجلس التعاون الخليجي، والصادرات الأردنية عن طريق المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة لتحريك أعمال الأسطول الأردني والسوري المتضرر من أكثر من 12 عاما بسبب الأوضاع السابقة».

وكان مدير عام المنطقة الحرة الأردنية السورية، عرفان الخصاونة، توقع في مقابلة سابقة مع «العربي الجديد» أن تشهد المرحلة المقبلة انتعاشاً اقتصادياً بين الأردن وسورية في ضوء عودة الأخيرة إلى محطيها العربي، وذلك في العديد من المجالات، بخاصة التجارية والاستثمارية. وقال الخصاونة إن البلدين سيعملان على استقطاب الاستثمارات إلى داخل المنطقة الحرة المشتركة، وحثّ أصحاب المشاريع التي كانت قائمة لإعادة تشغيلها، علماً بأن العديد من المنشآت استعادت نشاطها منذ استئناف افتتاح المنطقة.

وبين حينها أن «هنالك رغبة لدى الحكومتين لتطوير مشروع المنطقة الحرة المشتركة بين البلدين، ويتطلب ذلك التنسيق الدائم بشأن التسهيلات التي تمكننا من تحقيق زيادة في إنتاجية المنطقة الحرة، وصولاً إلى استقطاب المستثمرين لتحقيق زيادة في تنمية صادراتنا، والوصول إلى الأهداف في تشغيل المصانع وزيادة الطاقة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد، وتبني سياسة تشجيع التصنيع وتعزيز التصدير وتوفير الهياكل الإنتاجية التي تمكن من تحقيق ذلك، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في ذلك». وتم تأسيس المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة بموجب اتفاقية التبادل التجاري والاقتصادي بين حكومتي الأردن وسورية، وتبلغ مساحتها 6000 دونم (الدونم = 1000 متر مربع)، مقتطعة مناصفة بين حدود البلدين ويتوفر فيها استثمارات متنوعة وتعتبر بوابة عبور على مستوى الوطن العربي وتعد مركز توزيع إقليمي مهما.

أخبار

مصر تستهدف زيادة التجارة مع تركيا

قال وزير المالية المصري، أحمد كجوك، إن تركيا تُعد أحد أهم الشركاء التجاريين لمصر، ونستهدف زيادة حجم التجارة الثنائية إلى 15 مليار دولار خلال السنوات المقبلة، خاصة أنه لدينا مشروعات جاذبة للاستثمارات التركية في البنية التحتية والطاقة والتكنولوجيا. وأكد الوزير المصري، في لقائه مع وزير المالية التركي محمد شيمشك، أمس الجمعة، على هامش اجتماعات «مجموعة العشرين» بالبرازيل - حرص الحكومة المصرية على تعزيز العلاقات الثنائية الاقتصادية مع تركيا، بما يُسهم في تحقيق المصالح المتبادلة من خلال دفع جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقتي البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. وأشار إلى أهمية التعاون الثنائي في معالجة التحديات المشتركة المتعلقة بتغير المناخ والاستدامة من خلال اقتراح مبادرات مشتركة أيضًا تسهم في تعزيز جهود حماية البيئة والتنمية المستدامة.

الفاو تحذر من إنفلونزا الطيور

دعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «فاو» إلى بذل جهود إقليمية عاجلة لمكافحة ارتفاع حالات إنفلونزا الطيور في أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولفت بيان إعلامي للمنظمة الدولية، إلى أن الوضع يزداد تعقيدا في بعض الدول بسبب ظهور سلالة جديدة من إنفلونزا الطيور، مما يطرح تحديات جديدة للعلماء، والسلطات الصحية العامة والأطباء، والمجتمعات على حد سواء». وفقا لوكالة أنباء الإمارات «وام»، اليوم الخميس. كما أكدت ضرورة تعزيز تدابير السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي في صناعة الدواجن، بما في ذلك استراتيجيات التطعيم وتعزيز ممارسات الزراعة الجيدة.

أداء قوي لـ«الين» مقابل الدولار

اتجه الين الياباني، أمس الجمعة، لتحقيق أقوى أداء أسبوعي في نحو ثلاثة أشهر، بعد تقليص المتداولين للرهانات التي أبقوا عليها لفترة طويلة بشأن العملة اليابانية ضعيفة الأداء، وذلك قبل بيانات تضخم أميركية قد تعزز توقعات خفض أسعار الفائدة في وقت قريب. وحلّ الين الياباني كأفضل العملات أداء في الأسواق خلال الشهر، وارتفع إلى أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر عند 151,945

مقابل الدولار، أول من أمس الخميس بعدما بدأ الشهر عند أدنى مستوى له في 38 عامًا عند 161,96 مقابل الدولار، وفق «رويترز». ووصل الين في أحدث التداولات، أمس الجمعة، إلى 153,625 ويتجه للارتفاع 2,3% خلال الأسبوع، وهو أكبر مكسب أسبوعي منذ أواخر إبريل/نيسان وأوائل مايو/أيار عندما دفع هبوط الأسهم العالمية المستثمرين أيضا نحو الأصول الآمنة بما في ذلك الين.

نمو الاستثمار الخارجي للصين

أظهرت بيانات رسمية أصدرتها وزارة التجارة الصينية نموا ثابتا في استثمارات الصين الموجهة إلى الخارج خلال النصف الأول من عام 2024، ما يشير إلى توسع مشاركة البلاد في التعاون بالسوق العالمية. وحسب البيانات، ارتفع الاستثمار الخارجي المباشر غير المالي للصين بنسبة 16,6% على أساس سنوي ليصل إلى 72,62 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري. وحسب وكالة الأنباء الصينية، كان معدل النمو أعلى من الزيادة البالغة 12,5% المسجلة في الربع الأول من عام 2024.

الخليج

تحديات أمام توسع الاستثمارات الجريئة في السعودية

تكشف إحصائيات نشرتها وزارة الاستثمار السعودية عن زيادة قيمة الاستثمارات الجريئة بمقدار 21 ضعفاً مقارنة بعام 2018. ومع ذلك، تواجه المملكة تحديات أمام هذا النوع من الاستثمار

مسقط ـ **كريم رمضان**

في حي الملز بمدينة الرياض، تستيقظ سارة كل صباح لتبدأ يومها في شركتها الناشئة للتكنولوجيا المالية، والتي كانت فكرة إنشائها تبدو بعيدة المنال قبل خمس سنوات، لتقف على رأس فريق من 20 موظفاً، وتخطط لتوسيع أعمالها بفضل استثمار جريء بقيمة خمسة ملايين ريال حصلت عليه مؤخراً. غير أن قصة سارة، التي اطلعت «العربي الجديد» على تفاصيلها من رائدتها، ليست فريدة، بل تعكس تحولاً كبيراً في المشهد الاستثماري السعودي، إذ تكشف إحصائيات نشرتها وزارة الاستثمار السعودية في يناير/ كانون الثاني الماضي عن ارتفاع قيمة الاستثمارات الجريئة في المملكة إلى 1,4 مليار ريال في عام 2023، مسجلة زيادة بمقدار 21 ضعفاً مقارنة بعام 2018. ومع ذلك، تواجه المملكة، كغيرها من الدول العربية، تحديات أمام هذا النوع من الاستثمار، أبرزها ما يتعلق بمناخ البحث العلمي وحرية التعبير، بحسب إفادة خبيرين لـ«العربي الجديد».

كما يورد تقرير نشرته منظمة اليونسكو في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في المنطقة العربية، بما فيها السعودية، لا تزال أقل من المتوسط العالمي. والاستثمار الجريء هو شكل من أشكال التمويل الذي يوفر الأموال للشركات الناشئة التي لديها إمكانات نمو عالية في المراحل المبكرة. وفي هذا الإطار، يرى الخبير الاقتصادي مصطفى يوسف، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن السعودية تشهد تحولاً ملحوظاً في بيئة الأعمال، حيث أصبحت وجهة جاذبة للاستثمارات الجريئة والأفكار المبتكرة، مشيراً إلى أن الضرائب في المملكة تقترب من الصفر، ما يعزز جاذبيتها للمستثمرين. وتتميز السوق السعودية بكونها كبيرة وواعدة، مع نمو مستمر تدعمه تركيبة سكانية شابة، إذ إن أكثر من نصف سكان المملكة تقل أعمارهم عن 30 عاماً، وتجعل هذه العوامل من المملكة بيئة حاضنة للاستثمار، على عكس بعض الدول الأخرى في المنطقة التي قد تكون طاردة للاستثمار، وفقاً لتحليل يوسف، كما تساهم التشريعات والتسهيلات الكثيرة التي تقدمها المملكة في جذب الاستثمارات، إذ تتفوق السعودية على الإمارات من حيث جاذبية الاستثمار في المنطقة حالياً، وذلك بعدما كانت الإمارات تحتل هذه المكانة لفترة طويلة، حسبما أشار الخبير الاقتصادي. غير أن ضعف الجامعات ومحدودية مناخ الحرية، بما في ذلك حرية الابتكار، لا تزال عوامل تؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية في المنطقة، حسب تقدير يوسف.

فالدول العربية، بما فيها السعودية، لا تزال مصنّفة باعتبارها دولاً مستهلكة أكثر منها منتجة، على عكس الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، والتي تسمح طريقة الحياة والعمل والتفكير فيها بظهور أفكار جديدة ومبتكرة، فضلاً عن نوعية التعليم وتركيبة المجتمع، بحسب يوسف.

ولتحسين مناخ الاستثمار في المنطقة العربية، يشدد يوسف على ضرورة تشجيع البحث العلمي، وتعزيز حرية التعبير، وزيادة الإنفاق على القطاعات الحيوية مثل التكنولوجيا والصناعة والزراعة، لافتاً إلى أهمية دعم الأفكار الجديدة في مختلف المجالات، بما في ذلك التعليم عن بعد والابتكارات التكنولوجية. ولا مجال لتحقيق ذلك إلا بوجود رغبة حكومية حقيقية لدعم الابتكار والاستثمار، مع مراعاة التوازن بين التطلعات التنموية والحفاظ على القيم التقليدية في المجتمع السعودي، وفقاً ليوسف.

إقبال على الاستثمارات التكنولوجية في السعودية (Getty)

تجارة

تكدس الشاحنات بالمنطقة الحرة الأردنية السورية

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

قال مصدر أردني مطلع إن العمل بالمنطقة الحرة الأردنية السورية ما زال متوقفا بسبب التدابير التي بدأ الجانب السوري بتطبيقها منذ حوالي أسبوعين وتتعلق بإجراءات جمركية وإدارية واشتراط موافقة السلطات المختصة قبل إعداد أي بيان جمركي. وأضاف المصدر، الذي رفض ذكر اسمه، لـ«العربي الجديد» أن توقف العمل بالمنطقة الحرة يعود إلى إجراءات احادية من الجانب السوري وتفرض شروطا صعبة لغايات اصدار البيانات الجمركية والموافقات اللازمة لغايات ادخال البضائع.

وبين أن هنالك اتصالات يومية مع الجانب السوري لحل المشكلة وبما يسمح بدخول الشاحنات إلى الجانب السوري ونقل البضائع حيث إن هنالك مئات الشاحنات متكدسة في المنطقة الحرة وتتعرض لخسائر يومية بسبب توقف حركة نقل البضائع برا بين الأردن وسورية.

وأكد المصدر أهمية الإسراع في معالجة المشكلة وذلك لتقليل خسائر قطاع الشاحنات وضمان انسياب السلع للأراضي السورية بما يسهم في إدامة الحركة التجارية بين البلدين.

وكانت المنطقة الحرة الأردنية السورية تعرضت لاعتداءات من قبل مسلحين من الجانب السوري عدة مرات أدى إلى توقفها عن العمل عدة سنوات، وتسبب ذلك بخسائر كبيرة للاقتصادين الأردني والسوري وأعباء مالية مازال يعاني منها قطاع الشحن البري وأسطوله حيث إن هنالك الآف الشاحنات تعمل على خط عمّان دمشق. نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع في الأردن ضيف الله أبو عاقولة، قال: لقد توقف العمل بالمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة بسبب إجراءات معقدة جديدة وضعتها الجمارك السورية تعيق العمل.

وأضاف أن أكثر من 500 شاحنة بالجانب الأردني متعطلة بسبب الإجراءات الجديدة التي بدأ بتطبيقها الجانب السوري الأمر الذي أدى إلى خسائر كبيرة جراء تعطل الشاحنات والبضائع. وتابع: تم إيقاف تنظيم البيانات من الدائرة الرئيسية ومنع تنظيم أي بيان جمركي إلا بموافقة دائرة الجمارك السورية بدمشق، الأمر الذي أدى إلى إبطاء العمل وتعطل الإجراءات، وناشد أبو عاقولة الحكومة الأردنية بالتدخل مع الجانب السوري لتسهيل عملية انسياب البضائع وعدم تعطل البضائع والشاحنات. وطالب أبو عاقولة الجانب السوري «بإعادة إتمام الإجراءات كما كانت سابقاً حيث إن السلطات السورية تعمل باستمرار على تقديم التسهيلات بالإجراءات، ولا نعلم من أصدر هذه القرارات المعقدة التي عطلت العمل بالمنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة».

وقال أبو عاقولة «إننا حولنا بضائع الترانزيت المارة عن طريق الأردن إلى لبنان الوارد من ميناء العقبة ودول مجلس التعاون الخليجي، والصادرات الأردنية عن طريق المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة لتحريك أعمال الأسطول الأردني والسوري المتضرر من أكثر من 12 عاما بسبب الأوضاع السابقة».

وكان مدير عام المنطقة الحرة الأردنية السورية، عرفان الخصاونة، توقع في مقابلة سابقة مع «العربي الجديد» أن تشهد المرحلة المقبلة انتعاشاً اقتصادياً بين الأردن وسورية في ضوء عودة الأخيرة إلى محطيها العربي، وذلك في العديد من المجالات، بخاصة التجارية والاستثمارية. وقال الخصاونة إن البلدين سيعملان على استقطاب الاستثمارات إلى داخل المنطقة الحرة المشتركة، وحثّ أصحاب المشاريع التي كانت قائمة لإعادة تشغيلها، علماً بأن العديد من المنشآت استعادت نشاطها منذ استئناف افتتاح المنطقة.

وبين حينها أن «هنالك رغبة لدى الحكومتين لتطوير مشروع المنطقة الحرة المشتركة بين البلدين، ويتطلب ذلك التنسيق الدائم بشأن التسهيلات التي تمكننا من تحقيق زيادة في إنتاجية المنطقة الحرة، وصولاً إلى استقطاب المستثمرين لتحقيق زيادة في تنمية صادراتنا، والوصول إلى الأهداف في تشغيل المصانع وزيادة الطاقة الإنتاجية وحسن استغلال الموارد، وتبني سياسة تشجيع التصنيع وتعزيز التصدير وتوفير الهياكل الإنتاجية التي تمكن من تحقيق ذلك، والاستفادة من تجارب الدول الأخرى في ذلك». وتم تأسيس المنطقة الحرة السورية الأردنية المشتركة بموجب اتفاقية التبادل التجاري والاقتصادي بين حكومتي الأردن وسورية، وتبلغ مساحتها 6000 دونم (الدونم = 1000 متر مربع)، مقتطعة مناصفة بين حدود البلدين ويتوفر فيها استثمارات متنوعة وتعتبر بوابة عبور على مستوى الوطن العربي وتعد مركز توزيع إقليمي مهما.